4- الفصل الرابع - الخلاصات والتوصيات

1-4 الخلاصات:

1-1-4 ادي الفشل في استراتيجية قطاع الاسكان وغياب الرقابة والاشراف الي تفاقم مشكلات السكن العشوائي وساعد علي انتشارها بصورة واسعة واصبحت صعب السيطرة عليها وكذلك القصور في تنفيذ مشاريع معالجة السكن العشوائي الناتج من حاجتها الي امكانيات مادية هائلة انعكس ذلك علي مستوي المشاريع المنفذة التي ركزت علي الكم دون الانتباه الي الجانب الاجتماعي والخدمي مما ادي الي استمرارية المشكلة.

2-1-4 اتجهت دول العالم المتقدم الي استخدام طرق واستراتيجيات تهدف الي معالجة واعادة تاهيل مناطق السكن العشوائي فاصبح ذلك اساس لضرورة استنباط اليات وموجهات تخطيطية جديدة مما شجع الباحثين الي ابتكار طرق واساليب علمية جديدة تسهم في حل ومعالجة تلك المناطق.

3-1-4 اثبتت السياسات والدراسات الميدانية لمشاريع معالجة واعادة تخطيط مناطق السكن العشوائي المنفذة سابقا ان هنالك نقص في الدراسات الاولية للوضع الراهن لتلك المناطق والذي يؤدي بدوره الي خلل في الدراسة النهائية للمنطقة وبالتالي خلل واضح في المعالجة وادي ذلك الي ضرورة ابتكار طرق لتقييم الوضع الراهن تساعد في تكوين صورة واضحة عن تلك المناطق وذلك للخروج بمشروع متكامل ومتناسق مع الوضع الراهن وكذلك اتاحة امكانية الاستفادة من تلك الدراسات في تقليل تكلفة ووقت تنفيذ المشروع.

4-1-4 اهمال الجانب الاجتماعي والخدمي لمناطق السكن العشوائي التي تم معالجتها لفت انتباه المنفذين واصحاب القرار الي ضروة دراسة وتقييم الوضع الراهن للمناطق السكن العشوائي وخلق نموذج تقيمي شامل وموحد يغطي الجوانب الاجتماعية والخدمية والعمرانية لتلك المناطق ويحلل النموذج جيدا للخروج بنتائج مباشرة تساعد في سهولة وشمولية تنفيذ مشاريع معالجة واعادة التخطيط لتلك المناطق.

5-1-4 اثبتت التجربة والدراسات الميدانية ان هنالك ثلاثة عناصر اساسية لتقييم ودراسة الوضع الراهن داخل كل منطقة وهي الجانب الاجتماعي ، الجانب الخدمي والجانب التصميمي.

2-4 التوصيات:

1-2-4 تكثيف وتشديد الرقابة الإنشائية من قبل الهيئات المحلية على الأبنية المخالفة لأحكام البناء والتنظيم وضرورة التقيد التام بالمخططات الهيكلية المدن.

2-2-4 إعادة النظر في المخططات التنظيمية الهيكلية للمدن والقرى بهدف توفير مزيداً من القسائم السكنية بمساحات تتلاءم مع فئات الدخل المتدني.

3-2-4 اتخاذ الإجراءات وإتباع السياسات الكفيلة بالحد من الهجرات الداخلية من الأرياف والمدن الصغيرة إلى المدن الكبرى وتشجيع الهجرات المعاكسة من لمدن الكبرى إلى المدن الصغرى والأرياف.

4-2-4 اعتماد أسلوب التخطيط الإقليمي كإطار عملي يمكن من خلاله إحداث التوازن الجغرافي بين توزيع الأنشطة والمشاريع والخدمات بين مختلف الأقاليم والمناطق والوصول إلى توزيع عادل ومتوازن لمكتسبات التنمية بين مختلف المناطق.

5-2-4 إعطاء حوافز لإقامة المشاريع الإسكانية التعاونية وتشجيع القطاع الخاص لإقامة مشاريع سكنية لذوي الدخل المحدود والمتدني.

6-2-4 ضرورة زيادة الاهتمام بتحسين الخدمات العامة وخدمات البنية التحتية في مناطق السكن العشوائي وإعادة تخطيط تلك المناطق ومحاولة دمج تلك المناطق بباقي أجزاء النسيج الحضري في المدينة .

7-2-4 مواصلة البحوث في مجال معالجة مناطق السكن العشوائي في مدن ولاية الجزيرة مما يمكن من ايجاد الحلول الجذرية لمشكلة السكن العشوائي بمدن ولاية الجزيرة وبقية الولايات بالسودان.

3-4 الخاتمة:

وبناء على ما سبقت الاشارة إليه فإن مسألة قيام العشوائيات التي تشهدها معظم دول العالم ليست ظاهرة عابرة او مؤقتة يمكن حلها بقدر كبير من السهولة واليسر وانما تشكل مجموعة من القضايا التي ينبثق عنها كم هائل من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعمرانية والأمنية وغيرها.

كما ان من الصعب تناول مسالة تنظيم مناطق السكن العشوائي دون النظر الي تجارب الدول العالمية والعربية ودراسة سياسة الدولة اتجاه قضية الاسكان بوجه عام ومناطق السكن العشوائي بصورة خاصة تم الدراسة الميدانية والعلمية لتلك المناطق وتقييم وضعها الراهن وذلك بهدف الوصول الي صورة متكاملة لاوضاع العمران والخدمات والسكان داخل تلك المناطق وتغيير نظرة المجتمع اليهم. والسعي لايجاد استرتيجية جديدة مبنية علي نتائج دراسة الوضع الراهن ومقارنتها بالمعايير التخطيطية للمناطق السكنية وذلك لمحاولة تنظيم تلك المناطق والحد من اضرارها وانتشارها ولنتمكن من الوصول الي هذه الاستراتيجية لابد من دراسة العشوائيات وصورها والاسباب التي ادت الي ظهورها وانتشارها وازالتها ومعالجة سلبيتها وذلك للحد من تطور وتفاقم هذه الظاهرة وتفعيل دور الدولة في دعم وتاهيل تلك المناطق وعدم الفصل بين الجانب الاجتماعي والعمراني والخدمي لتلك المناطق.

كما يجب ان يتم النهوض بالاقتصاد القومي للدولة وذلك من خلال خلق تنمية متوازنة في كل مدن السودان وذلك للحد من الهجرة الداخلية وبالتالي الحد من ظهور العشوائيات ووضع سياسات للتنمية والتطوير الحضري علي كافة المستويات التنظيمية للدولة وخلق بيئة سكنية سليمة توفر للانسان احتيجاته الاساسية (المسكن-الغذاء-الصحة-التعليم) والتركيز علي تدريب وتنمية مهارات السكان العلمية والحرفية وخلق فرص عمل وذلك من خلال تفعيل دور الدولة في دعم المشارع التنموية والاستثمارية العامة والخاصة وذلك للنهوض بالدولة وخلق مجتمع متحضر ومتطور يحفظ الحقوق الاساسية للانسان ليعيش حياة كريمة.